المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/01/2014

لأجل تفعيل «مشتل» حقوق الإنسان

جمعية حقوقية بخنيفرة ومريرت «تقتحم» المدارس الابتدائية

لم يتخلف فرع خنيفرة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن مواصلة أنشطته بالمؤسسات التعليمية في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بينه وبين النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، في ضيافة ثانوية فاطمة الزهراء بخنيفرة، يوم الأربعاء 31 دجنبر 2008، حيث توجه لتلاميذ مدرسة عقبة بن نافع بخنيفرة، يوم السبت 21 دجنبر 2013، بمشروع «مشتل»، ونظم بهذه المؤسسة يوما تكوينيا استفاد منه 87 تلميذة وتلميذا، إلى جانب 15 فردا من أسرة التعليم، لغاية الرفع من قدراتهم في دعم ثقافة حقوق الانسان.

النشاط الحقوقي الذي افتتح بكلمة لرئيس المؤسسة، تميز بكلمة رئيسة فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة، فاطمة اكنوز، لتنطلق أشغاله بورشتين موازيتين، الأولى من تأطير ذ. عمر شكري حول «دور الصورة في ترسيخ المساواة»، والثانية حول «دور اللعب في ترسيخ المساواة» والتي أطرها ذ. ادريس دادة، وموازاة مع ذلك تم تنظيم عرضين لفائدة الأطر التربوية، الأول تناول فيه ذ. محمد شرفي موضوع «الفضاء المدرسي رافد أساسي للنهوض بقيم المساواة»، والثاني ألقاه ذ. عزيز عقاوي حول «الإطار المرجعي للتربية على حقوق الإنسان»، وجميع المداخلات وفقرات اليوم التكويني صبت في عملية إشراك مختلف شركاء المنظومة التربوية وأطرها في دعم ثقافة حقوق الانسان من خلال بعديها البيداغوجي والثقافي.

ولم يسدل ستار اليوم التكويني دون قيام طاقم فرع الجمعية بتوزيع شهادات المشاركة على المستفيدات والمستفيدين، والتقاط صور جماعية، ولم يفت المشاركين من متمدرسين ومدرسين التعبير عن أملهم في ضرورة متابعة ثمار الدورة التكوينية بالاستمرار في الأنشطة ذات العلاقة.

مع وضع برنامج عمل للنهوض بعمل الأندية ودعمها على مستوى التعليم الابتدائي بهدف تربية الأجيال على المواطنة وحقوق الإنسان، وهو ما ثمنه فرع الجمعية المنظمة للقاء ووعد بترجمته على أرض الواقع بغاية تسهيل نشر وترسيخ أسس التربية على حقوق الإنسان.

وقبله بأيام قليلة، كان فرع مريرت للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، يوم الجمعة 4 اكتوبر2013، قد حمل شعار «الأندية الحقوقية دعامة أساسية للحياة المدرسية»

عقب توقيعه على اتفاقية شراكة بينه وبين النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بخنيفرة في حفل احتضنته ثانوية أم الربيع التأهيلية بمريرت، والتي على هامشها تم تأطير ورشة في موضوع «آليات تأسيس وتدبير الأندية الحقوقية» من طرف ذ. حسن العمراوي الذي أكد أنه من المقرر أن يتم تعميم الورشات الحقوقية بباقي المؤسسات التعليمية على مستوى المدينة نظرا للاستحسان الذي لقيته المبادرة بين الأوساط التعليمية والفعاليات المحلية.

وبعدما نقل مالوفا تحديد اشتغال الأندية التربوية بفضاءات المؤسسات الإعدادية والثانوية، بادر فرع الجمعية الحقوقية بمريرت، إقليم خنيفرة، إلى اقتحام المؤسسات التعليمية الابتدائية، في الذكرى 65 للإعلان العالمي لحقوق الانسان والمرحلة الثانية من مشروع «مشتل» الذي يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الانسان في الوسط المدرسي، والبداية من المدرسة الفضية بحي تاحجاويت، حيث تم تنظيم يوم تحسيسي حول «التربية على حقوق الإنسان» استفاد منه 50 تلميذة وتلميذ بالمؤسسة، وعدد هام من افراد أسرة التعليم بالمدينة.

اللقاء الحقوقي الذي تم افتتاحه بكلمة لرئيس المؤسسة ورئيس فرع الجمعية، تم تأثيثه بأربع ورشات لفائدة التلاميذ، هي ورشة المساواة، ورشة مقاربة النوع، ورشة الاختلاف وورشة التميز، وقد سهر على تأطيرها مناضلون من فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (مونة شاما، الحسين زهيد، محمد ياشي وحسن لكروح)، إلى جانب ورشة لفائدة نساء ورجال، قام بتأطيرها ذ. حسن العمراوي الكاتب العام للفرع المحلي للجمعية، قبل أن يتوج هذا النشاط بمجموعة من الخلاصات والتوصيات.

ويذكر أن الاتفاقية الموقعة مع الجمعية الحقوقية المذكورة تأتي في إطار بلورة برنامج عملي للأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية، وهي الاتفاقية التي فات لوزارة التربية الوطنية، بتاريخ 8 مارس2004 ، أن وقعتها على المستوى المركزي مع ثلاثة إطارات حقوقية بالمغرب، هي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، وبعدها المجلس الاستشاري/ الوطني لحقوق الإنسان، في سبيل دعم مجال النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين.

إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

يلتمس سعيد لعوينة، الحامل لرقم الاعتقال 25806في شكايته التي توصلت بها المساء مساعدته والوقوف إلى جانبه بسبب ما يعانيه في السجن المحلي بن سليمان. ويقول المشتكي إنه مريض بمرض السكري والأعصاب وإنه عندما طلب الدخول إلى مصحة السجن المحلي طلب منه مبلغ مالي قدره 3000درهم لكن هذا المبلغ لا يتوفر عليه، ويقول إنه تعرض للسب والشتم وتم إدخاله إلى غرفة تضم 28 شخصا ويقول إن ظروفه جد مزرية وصحته في تدهور.

ويلتمس المشتكي مساندته والوقوف على وضعيته الصحية داخل السجن، مع العلم أنه لديه ملفا طبيا داخل السجن يؤكد صحة قوله كما أنه محروم من الدواء منذ وصوله الى السجن.

2261/21

يطالبون بحق الانتقال إلى إسبانيا والعيش فيها

بعد الأفارقة.. السوريون يعتصمون بمليلية

1258/9

■ أخبار اليوم ■

يعتصم أكثر من 150 سوريا، منذ الجمعة الماضي، في ساحة عامة وسط مدينة مليلية شمال شرق المغرب بالقرب من مكتب الحكومة المحلية، احتجاجا على أوضاعهم، حسب ما أفاد به ممثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مساء الثلاثاء. وقال حسن عماري، ممثل الجمعية شرق المغرب لـ «فرانس برس» إن «هؤلاء السوريين الذين يوجد بينهم أكثر من 50 طفلا، غادروا مركز الهجرة واللجوء في مدينة مليلية، وتوجهوا إلى الساحة المذكورة، واحتلوا عشبها بعد أن نصبوا أربعين خيمة».

وأوضح عماري لـ «فرانس برس» أن هؤلاء السوريين الموزعين على عدد من مدن شرق المغرب كوجدة (على الحدود مع الجزائر) والناظور المحاذية لمدينة مليلية يطالبون سلطات المدينة بـ «تسوية وضعيتهم». وتتمثل هذه التسوية، حسب عماري، في مطالبة السوريين السلطات الأسبانية بـ «منحهم حق اللجوء وتقلهم وأفراد أسرهم إلى إسبانيا للاستقرار هناك».

ومليلية البالغ عدد سكانها نحو 80 ألف نسمة نقطة عبور رئيسية للمهاجرين، الذين يحاولون التسلل إلى أوروبا انطلاقا من الأراضي المغربية المجاورة.

من جانبه، قال جهاد فرعون منسق رابطة السوريين الأحرار في الدول المغاربية، المقيم في العاصمة الرباط في تصريح لـ «فرانس برس» أن عدد طالبي اللجوء السوريين اليوم في المغرب، الذين تقدموا بملفاتهم لمكتب المفوضية العليا للاجئين في العاصمة الرباط يبلغ حوالي 500 شخص، لكن أغلبهم حسب فرعون «يرغبون في العبور إلى أوروبا».

وأضاف المصدر نفسه، أن المفوضية العليا كانت قد تلقت، قبل أكثر من سنة، تعليمات من السلطات المغربية لوقف عملية قبول طلبات اللجوء، وبالتالي لم يحصل «سوى حوالي 100 سوري على بطاقات اللجوء، فيما تم منح بعضهم بطاقات إقامة».

ويمكن للاجئين السوريين وغيرهم من المهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء حين حصولهم على أوراق إقامة في المغرب، من تسجيل أبنائهم في المدارس المغربية والحصول على حقهم في العلاج، وكذلك العمل بطريقة شرعية.

وأوضح فرعون أن «الأمور يمكن أن تتحسن»، خاصة بعد إعطاء العاهل المغربي تعليماته للسلطات بـ «حل ملف الهجرة والعمل بمقاربة إنسانية»، وذلك حسب قول فرعون: «رغم أن هذه السياسة لم تظهر نتائجها بشكل جلي على الأرض بعد».

وأعطى الملك محمد السادس أوامره نهاية نوفمبر، بعد توصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي)، بتسوية ملف الهجرة واللجوء، وضمنه ملف السوريين، خاصة بعد تزايد الانتقادات الدولية للسلطات المغربية بخصوص سوء معاملة المهاجرين والعنصرية ضدهم.

ومنذ الصيف تزايد بشكل سريع عدد السوريين الذين قدموا إلى المغرب من الجزائر من دون تأشيرة، بالتزامن مع الهجرة الواسعة الناجمة عن نزاع خلف حتى الآن أكثر من 115 ألف قتيل، وهو أسوأ أزمة للاجئين عرفها العالم منذ عقدين من الزمان.

لاجئون سوريون بمليلية

يطالب أكثر من 150 سوريا، بينهم أكثر من 50 طفلا، دخلوا في اعتصام بمدينة مليلية المحتلة بحق في العيش في إسبانيا بعد الانتقال إليها

المملكة المغربية
المجلس الوطني لحقوق الإنسان

إعلان عن طلب عروض مفتوح
رقم : 01/2014/CNDH

في يوم 24 يناير 2014 على الساعة العاشرة صباحا، سيتم في مكتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان فتح الأظرفة المتعلقة
بعروض أثمان من أجل إنشاء وتهيئة منصة لمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء.
يمكن سحب ملف طلب العروض بمكتب الضبط الكائن بمقر المجلس ويمكن كذلك إرسال ملف طلب العروض إلى المتنافسين عبر البريد الكتروني بطلب منهم طبقا للشروط الواردة في المادة 19 من المرسوم رقم 2-12-349 الصادر في 23 من جمادى الأول (20 مارس 2013) بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها.
الضمان المؤقت محدد في مبلغ خمسة عشرة ألف (15000) درهم.
يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المادتين 26 و 28 من المرسوم السالف الذكر رقم م 2-12-349.
ويمكن للمتنافسين :
– إما إيداع أظرفتهم، مقابل وصل، بمكتب الضبط الكائن بساحة الشهداء- المحيط- الرباط.
-إما تسليمها مباشرة لرئيس مكتب طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.
- إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 25 من المرسوم رقم 2-12-349 المذكور وهي كما يلي:

1/الملف الإداري و يتضمن الوثائق التالية:

أ-التصريح بالشرف؛
ب- الوثيقة أو الوثائق التي تثبت السلطات المخولة إلى الشخص الذي يتصرف باسم المتنافس؛
ت- شهادة أو نسخة لها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الإدارة المختصة في محل التسريبة تثبت أن المتنافس في وضعية جبائية قانونية ؛
ج- شهادة أو نسخة لها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت أن المتنافس في وضعية قانونية تجاه هذا الصندوق؛ تقوم مقامه؛
ح-وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه؛
خ – شهادة القيد في السجل التجاري.
و- في حالة تجمع، يجب الإدلاء بنسخة مصادق عليها من اتفاقية تكوين التجمع التي يجب أن تكون مصحوبة بمذكرة تبين على الخصوص موضوع الاتفاقية، ونوع التجمع، والوكيل، ومدة الاتفاقية، وتوزيع العمل عند الاقتضاء.

2 /الملف التقني الذي يتضمن الوثائق التالية:

أ- مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يتوفر عليها ومكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي أنجزها أو ساهم في إنجازها؛
ب- شهادات لأعمال مشابهة (نسخ منها الأصلية أو نسخ مصادق عليها) المسلمة من طرف المستفيدين العامين أو الخواص منها مع بيان طبيعة الأعمال ومبلغها وآجال وتواريخ إنجازها والتقييم واسم الموقع وصفته.
ت-نظام الاستشارة و دفتر الشروط الخاصة موقعة ومؤشرة مع إشارة مقروء ومصادق عليه

3/ العرض التقني

أ- نبذة عن الشركة المهن، إستراتيجية ، رقم المبيعات....
ب- الجدول الزمني المتوقع للتنفيذ و كذلك انجازات مماثلة في المشروع.
ت- مذكرة تبين الوسائل التقنية والبشرية التي ستستخدم لانجاز المشروع
ج- مذكرة تحمل المقاربة والتوصيات التي سيعتمد عليها لإنجاز المشروع
ح- بيانات تقنية للأدوات والأثاث المقترح، وكل ما يمكن صاحب المشروع من تقييم الكفاءات وإمكانيات الشركة من انجاز المشروع

4 / العرض المالي:

أ- عقد التزام الشركة حسب النموذج في الملحق رقم 2
ب- عرض الأثمان المفصل حسب النموذج في الملحق رقم 4

www.cndh.org.ma / cndh@cndh.org.ma

66523/13

كشفه حفل توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بالبيضاء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يفتح جسرا حقوقيا بأكاديمية التعليم بجهة الدار البيضاء الكبرى

547/20_21

منذ أن انخرط المغرب في مسيرة المضي نحو تجسيد المفهوم الحقيقي لحقوق الإنسان، والتعبير صراحة عن هذا التوجه من خلال المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، وهو يواجه تحديات صعوبة تفعيلها. الأمر الذي ترجمه تأسيس العديد من الجمعيات والمجالس والهيات، تبنت كل واحدة حسب تخصصها المسؤولية وسبل العمل على كيفية تدبيرها. وفي هذا الصدد، لا يمكن الحديث عن هذه المؤسسات الناشطة في المجال الحقوقي دون التنويه بمجهودات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي على الرغم من تعدد مبادراته التي حققت طفرة واضحة على مستوى نجاح الاستراتيجيات، إلا أن توجيه كشافاته نحو المنظومة التعليمية اكتسى تصورا اخر بدلالات معبرة، لما تتوفر عليه المؤسسات التعليمية من استعداد لزرع تلك المبادئ الحقوقية في نفوس المتمدرسين بها كفضاءات للتنشئة والتربية والتوجيه. وعلى هذا الأساس شكل يوم الثلاثاء 24 دجنبر 2013 محطة أخرى في هذا السياق من خلال حفل توقيع اتفاقية شراكة وتعاون نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات بين المجلس الوطني لحقوق الانسان والاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء الكبرى.

إعداد: المهدي غزال

إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

المنظومة التربوية هي الشريك الأول للمجلس الأول لحقوق الإنسان

○ ماهي المعايير التي اعتمدتموها لتوقيع هذه الاتفاقية مع القطاع التعلمي؟

● المعيار الأساسي هو أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا اللجان الجهوية، يعتبرون المنظومة التربوية الشريك الأول والطبيعي للمجلس. صحيح أن لنا تفاعلا كبيرا ومشاريع عمل مع المجتمع المدني ونقاشات متقدمة مع النقابات وأرباب الشغل، مع التفكير في استراتيجية لحقوق الإنسان والمقاولة. لكن الذي يبقى في القمة على مستوى الشراكات والخطط هو المجال التعليمي. إذ وكما يعلم الجميع لدينا أزيد من 6 مليون من الشباب. والشباب هو واقع هذا الوطن الآن ومستقبله. كما أن 51 في المائة ساكنة المغرب يقل سنهم عن 25 سنة. وبذلك، فإن العمل من أجل هذه الشريحة يظل قضية استراتيجية.

○ إلى أي حد تراهنون على هذه الاتفاقية لبلوغ تصورات المجلس؟

● أملنا كبير في الوصول إلى ما سطرناه. خاصة وانه سبق للجان الجهوية أن وقعت 13 اتفاقية مع مختلف أكاديميات المملكة وأثمرت نتائج حسنة. كما كانت الحصيلة ذاتها من خلال العمل مع المئات من نوادي المواطنة والتربية على حقوق الإنسان. وفي الأيام الأخيرة فقط قمنا بتوزيع جوائز ناشئة ثقافة حقوق الإنسان بأكاديمية مراكش. وهنا أود الإشارة إلى أن الفائزين الأربعة الأوائل كانوا فتيات ومن شعبة العلوم، مما يفسر أن الموضوع لا يهم جنسا معينا أو توجها قد يعطي الانطباع بانه أقرب إلى الثقافة الحقوقية. زد على هذا، كون المدرسة وفي عمومها ليست فضاء للتعليم فحسب، وإنما لتربية مواطن الغد كذلك، حتى انه يمكن اعتبارها مجتمعا صغيرا يشمل جميع الطبقات والمستويات والميولات.

○ اليس من أسباب توقيع هذه الاتفاقية ما أشار إليه الملك من نواقص في منظومتنا التعليمية والتقصير المسجل لغاية التقدم بها؟

● لا أحد ينكر ما تواجهه هذه المنظومة من تحديات، وما جاء في الخطاب الملكي أكبر دليل ذلك. غير أن هذا لا يعني بأن الجهود متوقفة. بل على العكس من ذلك يقوم رجال ونساء التعليم بعمل جبار إن في المدن أو القرى والمداشر ومنهم من يقطع 6 أو 10 كيلومترات يوميا لأداء واجبه المهني. إذن هناك فعلا صعوبات لكن مقابلها جهاد للأسرة التربوية. لا يقل عنه المساعي الحثيثة للتوفيق بين الحق في الشغل والمعرفة، وكيفية تقوية البحث العلمي. وبين كل هذا وذاك لعب الدور الجوهري في الإصلاح بناء على أن لا تقدم لأي مجتمع دون إنتاج جيل واع بحقوقه وواجباته.

خديجة بنشويخ، مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة البيضاء

حلمنا الكبير خلق فضاء لحقوق الإنسان بالمجال التعليمي

نعتبر هذه الاتفاقية التي تجمع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء الكبرى مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خطوة إضافية في إطار كل الشراكات التي توقعها الأكاديمية في مجال التربية الحقوقية بصفة عامة. وبالتالي، فإننا نسعى عبر ذلك إلى فتح المجال أمام الأطر الفاعلة في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات من أجل دعم كافة الأنشطة التي نقوم بها على مستوى الأكاديمية داخل المؤسسات التعليمية. على اعتبار أن دورنا التلقيني وحده غير كاف لترسيخ ثقافة حقوقية بالنهج الذي نتوخاه، بل في حاجة أكيدة إلى مجموعة من الفاعلين المساهمين وباشتغال يومي ومستمر، أملا في أن تنتج المدرسة العمومية ذلك المواطن الذي نطمح إليه. وطبعا، فهذه الاتفاقية ليست إلا بداية وإطارا نطمح إلى أن يكون أجرأته بشكل فعال. علما انها (هذه الأجراة) ليست مهمة الأكاديمية الجهوية لوحدها أو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بل مسؤوليتنا جميعا كي نجعل واقع حقوق الإنسان ذلك السلوك اليومي، ليس فقط لدى الأطفال، ولكن لدى الجميع خاصة بين أسوار المؤسسات التعليمية. فحلمنا كبير بان نصل عبر هذا التعاون إلى خلق فضاء لحقوق الإنسان بالمجال التعليمي نساهم فيه مع بعض كاكاديمية بمساهمة النائبات والنواب ورجال التعليم والأندية النشيطة. وأيضا اللجنة الجهوية بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأظن اننا نستطيع حمل هذا التحدي.

شميسة رياحة، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات

نشر ثقافة حقوق الإنسان لا يمكن أن يتم بمعزل عن المؤسسات التعليمية

○ ماذا تشكل لكم هذه الاتفاقية كلجنة جهوية لحقوق الإنسان؟

● اتفاقية الشراكة والتعاون هاته مع أكاديمية الدار البيضاء هي مسؤولية كيفية عدم جعلها غاية في حد ذاتها، وإنما آلية لبرنامج نطمح أن يكون ترجمة لرؤية ورسالة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. خاصة وأنه ثبت بأن نشر ثقافة حقوق الإنسان لا يمكن أن يتم بمعزل عن المؤسسات التعليمية باعتبارها الفضاء التي تنبت فيه بوادر تجسيد تلك الثقافة. بل الأكثر من ذلك هو أننا ركزنا في أكثر من اجتماع على أن اللجان الجهوية لا يجب أن تعد ثقافة حقوق الإنسان مناسباتية أو أنشطة تعقد في فرص معينة، ولكن سلوكا يوميا سواء في المؤسسات التعليمية أو خارجها.

○ كيف يمكن أن يكون لهذه اللجان الجهوية دورا لا يعيد ما تقوم به جمعيات المجتمع المدني؟

● من المعلوم أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتبر اللجان الجهوية قيمة مضافة. والأكيد أن هذه القيمة لا تعني تعويض عمل المجتمع المدني، أو تجاوز الأنشطة التي تقوم بها بعض الجمعيات. بل نحن نثمن قدراتها ونشتغل إلى جانبها.

○ ماهي خصوصية الاشتغال مع هذه الجمعيات والأندية من جهة، والأكاديمية من جهة أخرى؟

● استنتجنا من خلال عملنا عن قرب كلجنة جهوية أن الأندية هي فعلا النواة الأولى لنشر الأنشطة الحقوقية بالمؤسسات التعليمية. لكن للأكاديمية دورا هاما جدا في حل مجموعة من المشاكل التي لها علاقة بالجانب التعليمي. وأعني مثلا التعليم داخل المؤسسات السجنية. والحقيقة أننا وجدنا تجاوبا في هذا الإطار ونتمنى أن يستمر على أساس أن المحروم من الحرية يعيش حتما صعوبات قاهرة يتحتم التفكير بشأنها. هذا فضلا عن فئة أبناء المهاجرين الذي نريد لها الاستفادة من مكسب إتاحة التعليم للجميع دون أدنى تمييز أو تفرقة كما يؤكد على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. هذا ونولي اهتماما لا يقل عناية لمراكز حماية الطفولة التي نتواصل مع مدرائها من أجل تفعيل التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

القنيطرة:الجمعية المغربية لادماج الاطفال المعاقين ذهنيا تنظم حفلا فنيا لفائدة أطفالها

احتفلت الجمعية المغربية لادماج الاطفال المعاقين ذهنيا بالقنيطرة بشراكة مع مؤسسة جمال الدين الافغاني والمجلس الوطني لحقوق الانسان باليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة ,حضره كل من مدير الاكاديمية الجهوية لغرب اشراردة بني احسن والنائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية وممثلوا ولاية الامن الوطني وجمعيات المجتمع المدني جمعية احنينة وجمعية عن الاتحاد الاوربي ,وممثلوا المجلس الوطني لحقوق الانسان وممثلون ورياضيون وفنانون 'اقيم خلاله حفل فني كبير احياه كل من الاطفال في وضعية صعبة مع اقرانهم الاسوياء ثم تم كذلك تكريم كل من الاخت امينة بن بيه والاخ محمد شملال الذان يرجع لهما الفضل في تاسيس هذه الجمعية ,كما اقيم معرض عرضت فيه منتوجات الاطفال {الواح وزرابي } وفي الاخير تم توزيع ملابس شتوية بدعم من الجمعية المغربية لادماج المعاقين ذهنيا بالقنيطرة وجمعية اخلاص الاجتماعية للثقافة والتضامن التي دعمت هذا الحفل ماديا ومعنويا ,فشكرا خاصا لكل من ساهم من بعيد ومن قريب اخص بالذكر النائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية ومرة اخرى جمعية اخالص الاجتماعية للثقافة والتضامن.

http://www.halapress.com/details-12393.html

افتراءات جديدة ل«كيري كيندي» على صفحات «لوموند»

،في صفحة الرأي مقالا بتوقيع مشترك بين «كيري كيندي» رئيسة مركز «روبرت كينيدي للعدالة في عددها لنهاية الأسبوع الماضي، نشرت صحيفة «لوموند» الفرنسية، وحقوق الإنسان» و«خافير باردن»، ممثل ومنتج فيلم وثائقي حول الصحراء، وعضو بالمركز المذكور. المقال حمل عدة مغالطات ومعلومات كاذبة.

المقال المذكور لا يحيد عن تكرار المواقف المعاكسة للمغرب ولوحدته الوطنية، وهي المواقف التي روجتها كينيدي في تقرير عقب زيارتها للمغرب ولمخيمات تيندوف في الفترة ما بين 23 و31 غشت 2012، وهو التقرير الذي يقوم على تشويه الحقائق ويدخل في إطار عمل «اللوبيين» الذي ترعاه الجزائر ضد القضية الوطنية.

غير أن مقال كينيدي وزميلها في المركز، والمنشور في «لوموند» يضيف مغالطات وافتراءات جديدة، بل يتسم بالكذب وتقديم معلومات غير صحيحة.

، فكل أشار المقال إلى أن المقررين الخاصين الذين زاروا المغرب، أجمعوا على المطالبة بتوسيع مهمة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، وهذا كلام لا صحة له التقارير الصادرة عن الآليات التي زارت المغرب منذ مطلع الألفية، وعددها خمسة من أصل تسعة التي تشكل هذه الآليات في مجلس حقوق الإنسان، لم تشر إطلاقا إلى مسألة توسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، بل الأكثر من هذا أن هذه التقارير كلها أقرت بدور **اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** في الأقاليم الجنوبية، في الحماية، والتصدي لأي انتهاك من شأنه أن يطال حقوق الإنسان، وفق نفس المعايير المعتمدة من طرف باقي اللجان الجهوية.

مقال كينيدي المذكور أشار إلى غياب آلية تراقب حقوق الإنسان في الصحراء، هذا في الوقت الذي أشادت فيه الأمم المتحدة بالدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية كآلية «تتمتع بالمهنية والإستقلالية والمصداقية». هذا الأمر أكده المقررون الخاصون الذين زاروا المغرب، آخرها ما تضمنه تقرير المقرر الخاص المعني بموضوع مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، خوان ماندیز عقب زيارته للمغرب في الفترة مابين 15و22 شتنبر 2012.

ما تدعو له كيري كينيدي، وتحاول تغليفه بالكذب سبق للأمم المتحدة أن حسمت فيه بشكل واضح من خلال القرار الأخير لمجلس الأمن الذي حسم بشكل نهائي مع هذه المناورات، مستبعدا بذلك أي توسيع أو تغيير لصلاحيات البعثة الأممية في الصحراء.

الرد العملي للمغرب على مركز «روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان» وغيره من المراكز التي تسعى إلى تشويه الحقيقة، ومنها مراكز تشتغل بأموال جزائرية، يتمثل في (من خلال معالجة قضايا حقوق الإنسان على قدم المساواة لتشمل كافة التراب الوطني، وذلك تنفيذا لإحدى أبرز توصيات هيأة الإنصاف)المغربالسياسة التي ينهجها والمصالحة،التفاعل المستمر مع مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وباقي المنظمات الدولية ذات الصلة من أجل التفقد المستمر والدائم لأوضاع حقوق الإنسان عبر كافة التراب الوطني، والتأكيد على أن ما قد يحدث من انتهاكات بالأقاليم الجنوبية للمملكة لا تختلف في طبيعتها عما يحدث في غيرها من المناطق أو الجهات الأخرى، وذلك بشهادة عدد من المبعوثين الأمميين.

http://ma.alfanouss.com/detail/14/77808/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%C2%AB%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%AF%D9%8A%C2%BB-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%C2%AB%D9%84%D9%88%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AF%C2%BB.html

أي مغربٍ نعيش ...؟

في غياب أي تغطية إعلامية حقيقية مستقلة لما يقع ويُمارس على المتظاهرين في الشارع المغربي المُطالبين بحقوقهم الشرعية سِلميا من طرف قوات الأمن والفُرق المختصة في مكافحة الشغب التي أصبحت مُسخرة فقط للتنكيل والقمع والحط من كرامة المواطن المغربي، في تناقض صارخ مع مشروع المملكة المُراد به النهوض بثقافة حقوق الإنسان وترسيخ دولة الحق والقانون..؟ الكل متآمر على الشعب المغربي، والكل يُريد ركوب موجة الإصلاح والتغيير، والكل يُريد أن يكون في الواجهة، والكل أرادها فرصة لا تُعوض من أجل تصفية الحسابات والإطاحة بالخُصوم...؟ هنا ضاعت المصلحة العليا للبلاد بين مُستبد ومُتملق ومُستغل..؟ فأي مغرب نعيش..؟

المؤسسة الملكية تقمصت دور المتفرج وأدارت ظهرها إلى الشارع المحتج والثائر المُطالب بالتغير والإصلاح من أجل مغرب جديد حداثي ديمقراطي.. وفي خضم هذا التصعيد بين الشعب والنظام تأبى هذه المؤسسة إلا أن تُرجح كفة أصدقاء الدراسة والمحيط الملكي على مطالب الشعب وإرادته، فلا دستور لجنة المانوني ولا تمويه الحكومة للرأي العام ولا نفاق المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولا سحر مداخلات أعضاء البرلمان ستُنقد المغرب من هذا الحراك ويُخرجه من مستنقع الإحتجاجات والتمرد الذي لم يأتي من فراغ وإنما جاء جراء تراكم الإخفاقات تلوى الأخرى في جُل المجالات سواء سياسية كانت أو إقتصادية وإجتماعية..؟ هنا وجب على المؤسسة الملكية التدخل الفوري والفعال بما يُخول لها الدستور الحالي الفصل بين الشعب والحكومة والخروج من شرنقة البروتكول الملكي ورأية أزمة الشارع المغربي بعيون المواطن العادي قبل فقدان الشرعية الشعبية حتى لا يصدق علينا قول الشاعر * يا ليت الشباب يعود يوما * ...؟

الأحزاب بمختلف إديولوجياتها بعد أن فقدت ثقة المواطنين والشعب بصفة عامة ها هي اليوم تلعب دور المرشد والمصلح والوسيط في هذا الحراك المستجد متناسية أن منذ نشأتها أو تأسيسها لم تُقدم أي جديد للبلاد اللهم خدمة مصالحها الخاصة والعمل على تعزيز مكانتها وطنيا ودوليا، أليس البرلمان النائم مشكل من هذه الأحزاب، أليس منها تُصطفى الحكومات التي تعاقبت على إمتصاص دماء المواطنين..؟ أليس هي من خرجت علينا مؤخرا متآمرة مع النظام على الشعب تنفي وجود معتقل سري إسمه تمارة يُمارس في التعذيب وتُنتهك في دهاليزه حقوق الإنسان..؟ أليس هي من تطل علينا مرة كل خمس سنوات فقط لشراء أصواتنا وذممنا..؟ شباب مغرب اليوم يعي كل الوعي أن هذه الأحزاب لا تستحق أن تُتبع أويُقتدى بها لأن المنطق والعقل يقولان من باع مرة ليس بالمستعصي عليه البيع ألف مرة..؟

إعلامنا الرسمي المستقل بين قوسين الذي لا تمارس عليه أي رقابة من الوزارة الوصية.. هو أيضا يُعد من المتآمرين على المغاربة إلى جانب باقي المؤسسات كالقضاء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والبرلمان وغيرهم ممن يُريدون إدخال المغرب في مستنقع الفوضى والحروب الأهلية لا قدر الله..؟ إن وطأت خيانة الإعلام المغربي لميثاق الرسالة الإعلامية أشد من تآمر جهات أجنبية على المغرب الحبيب ...؟ فما عهدناه يوما نقل لنا الحقيقة من قلب الحدث على سبيل المثال ليس الحصر قمع القوات الأمنية لشباب المغرب والمتظاهرين سنين خلت، إنطلاقا بإعتصام المكفوفين وحاملي الشهادات العليا أمام البرلمان مرورا بأحداث صفرو وسيدي إيفني وأكديم إيزك وصولا إلى المستجد الجديد الذي تشهده البلاد من مظاهرات تصتدم بجدار القمع المخزني..؟ قط لم تحظى بتغطية ومواكبة إعلامية تنقل الحقيقة للمشاهد المغربي اللهم البث الحي والمباشر للسهرات الغنائية وكذا المهرجانات ذات صبغة مخزنية كموازين وأسبوع الفرس ومهرجان الموسيقى الروحية بفاس ما عدا ذلك فلا نصيب له من إعلامنا المحترم..؟

نُقر ولا ننكر أن حركة عشرين فبراير لا تُمثل كل الشعب المغربي إستنادا للقاعدة التي تقول – إذا كان هناك واحد في الألف معارض فليس هناك إجماع –..؟ وهذا لا يعني أن مطالب هذه الحركة تُضرب عرض الحائط مع إحترامنا الكامل لباقي الشعب والمواطنين المناهضين لحركة العشرين فبراير، بعيدا عن أي ثانويات المراد بها التشويش على المشروع الإصلاحي الذي تقدم به شباب الحركة المذكورة والذي يجب أن يُستجاب له من طرف صناع القرار السياسي المغربيومسؤوليه، كما يجب إحترام مظاهراتهم في جميع أنحاء البلاد ما دامت سلمية وقانونية بمقتضى الدستور الحالي ولم تقترن بأي عمل تخريبي أو مسلح..؟ فكل تدخل أمني عنيف يحط من كرامة المتظاهرين يزيد الطينة بلة ولا يُولد إلا العنف كما يُسيئ إلى صورة مغربنا الحبيب دوليا.. ونخشى ما نخشاه أن يتفاقم هذا التصعيد الخطير والمتأجج بين قوات النظام والمتظاهرين كما وقع في طنجة والدار البيضاء ومدن أخرى ويُسفر عن إنفلات أمني لا يُحمد عقباه على إثره نقع فيما وقع فيه أشقائنا في تونس ومصر وسوريا وليبيا ودول أخرى..؟

نرجوا من المؤسسة الملكية أن تضع نصب أعينها مطالب الشعب المغربي والإستجابة والإنصات لصوت الشارع ما داموا مُتوسمين خيرا في ملكهم، وما دام سقف مطالب الشعب حط رحاله على إسقاط النظام السياسي وليس إسقاط المؤسسة الملكية..؟ هنا وجب على ملك البلاد تدارك الموقف بإصلاحات فعلية ميدانية تشمل كل القطاعات بدون تجاهل مطالب الشارع..؟ نسأل الله أن يجعل بلدنا المغرب بلدا آمنا ويجنبنا سياسات الأنظمة القمعية والحروب الأهلية

http://www.bninsarcity.net/%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8D-%D9%86%D8%B9%D9%8A%D8%B4-%D8%9F_a1104.html

لاجئون سوريون يعتصمون في مليلية الأسبانية شمال المغرب

يعتصم أكثر من 150 سورياً منذ الجمعة الماضي في ساحة عامة وسط مدينة مليلية الأسبانية شمال شرق المغرب بالقرب من مكتب الحكومة المحلية، احتجاجا على أوضاعهم، حسب ما أفاد ممثل الجمعية المغربية لحقوق الانسان مساء الثلاثاء.

وقال حسن عماري ممثل الجمعية شرق المغرب إن "هؤلاء السوريين الذين يوجد بينهم اكثر من 50 طفلا غادروا مركز الهجرة واللجوء في مدينة مليلية، وتوجهوا الى الساحة المذكورة واحتلوا عشبها بعد ان نصبوا أربعين خيمة".

وأوضح عماري ان هؤلاء السوريين الموزعين على عدد من مدن شرق المغرب كوجدة (على الحدود مع الجزائر) والناظور المحاذية لمدينة مليلية يطالبون سلطات المدينة ب"تسوية وضعيتهم".

وتتمثل هذه التسوية حسب عماري في مطالبة السوريين السلطات الاسبانية "منحهم اللجوء ونقلهم إلى اسبانيا للاستقرار هناك".

ومليلية البالغ عدد سكانها نحو 80 الفا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين الذين يحاولون التسلل الى أوروبا من المغرب المجاور.

من جانبه قال جهاد فرعون منسق رابطة السوريين الأحرار في الدول المغاربية، المقيم في العاصمة الرباط في تصريح الثلاثاء ان "عدد السوريين الذين حلوا في المغرب منذ بدء النزاع في سورية يبلغ حوالي 2500 سوري".

وأوضح فرعون ان عدد طالبي اللجوء السوريين اليوم في المغرب الذين تقدموا بملفاتهم لمكتب المفوضية العليا للاجئين في العاصمة الرباط يبلغ حوالى 500 شخص، لكن أغلبهم حسب فرعون "يرغبون في العبور الى أوروبا".

وأضاف المصدر نفسه ان المفوضية العليا كانت قد تلقت قبل اكثر من سنة تعليمات من السلطات المغربية لوقف عملية قبول طلبات اللجوء، وبالتالي لم يحصل "سوى حوالى 100 سوري على بطاقات اللجوء، فيما تم منح بعضهم بطاقات إقامة".

ويمكن للاجئين السوريين وغيرهم من المهاجرين المتحدرين من دول جنوب الصحراء حين حصولهم على أوراق إقامة في المغرب، من تسجيل أبنائهم في المدارس المغربية والحصول على حقهم في العلاج وكذلك العمل بطريقة شرعية.

وأوضح فرعون ان "الأمور يمكن أن تتحسن" خاصة بعد إعطاء العاهل المغربي تعليماته للسلطات ب"حل ملف الهجرة واللجوء بمقاربة إنسانية"، وذلك حسب فرعون "رغم ان هذه السياسة لم تظهر نتائجها بشكل جلي على الأرض بعد".

وأعطى الملك محمد السادس أوامره نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، بعد توصية من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (رسمي)، بتسوية ملف الهجرة واللجوء، وضمنه ملف السوريين، خاصة بعد تزايد الانتقادات الدولية للسلطات المغربية بخصوص سوء معاملة المهاجرين والعنصرية ضدهم.

ومنذ الصيف تزايد بشكل سريع عدد السوريين الذين قدموا الى المغرب من الجزائر من دون تأشيرة، بالتزامن مع الهجرة الواسعة الناجمة عن نزاع خلف حتى الآن أكثر من 115 ألف قتيل، وأسوأ أزمة لاجئين عرفها العالم منذ عقدين من الزمان.

http://www.alriyadh.com/2014/01/02/article897598.html

La fin d'un calvaire

2013 sera l'année de l'immigration par excellence. Ainsi, et suite à un rapport du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** soumis le 9 septembre dernier au Palais, S.M. le Roi Mohammed VI a donné ses orientations au gouvernement afin de procéder à l'élaboration d'une stratégie et d'un plan d'action appropriés en matière d'immigration, en coordination avec le CNDH et les différents acteurs concernés. Confronté depuis une dizaine d'années à un flux migratoire important, le Royaume est devenu en quelques années une terre d'asile et d'installation durable de migrants en situation irrégulière et de réfugiés. Une nouvelle configuration géopolitique qui a mené le Royaume à accorder à la thématique migratoire toute son importance et a invité les autorités publiques à garantir désormais les droits des migrants, et ce, dans le respect des conventions internationales ratifiées par le Maroc et de la nouvelle Constitution. Une politique qui n'a pas tardé à produire ses effets de façon concrète par l'ouverture du bureau des réfugiés et des apatrides qui s'est chargé de la régularisation de la situation des personnes ayant un statut de réfugié auprès du HCR, et qui sont au nombre de 853 sur 4.200 demandeurs (selon les dernières statistiques recueillies début septembre). Une décision qualifiée par le HCR (Haut-commissariat aux réfugiés) de «grande réalisation» dans le domaine des droits humains et de la protection des réfugiés et des demandeurs d'asile au Maroc.

http://www.libe.ma/La-fin-d-un-calvaire_a45474.html

Royaume du Maroc
Conseil national des Droits de l'Homme

152/15/C

AVIS D'APPEL D'OFFRES OUVERT
N°01/2014/CNDH
SEANCE PUBLIQUE

Le vendredi 24 Janvier 2014 à 10h30, il sera procédé dans les bureaux du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sis à Place Ach Chouhada- Océan-**Rabat** à l'ouverture des plis relatifs à l'appel d'offres sur offres de prix n°01/2014/CNDH ayant pour objet : **la construction du stand du CNDH au salon international de l'édition et du livre.**

Le dossier d'appel d'offres peut être retiré au Bureau d'ordre au siège du Conseil, il peut être également envoyé par e-mail aux concurrents qui le demandent dans les conditions prévues à l'article 19 du décret n° du décret n° 02-12-349 d du 08 Journada I (20 mars 2013) fixant les conditions et les formes de passation des marchés de l'Etat ainsi que certaines règles relatives à leur gestion et à leur contrôle.

Le cautionnement provisoire est fixé à la somme de : 15.000,00 Dhs (Quinze Mille Dirhams).

Le contenu ainsi que la présentation des dossiers des concurrents doivent être conformes aux dispositions des articles 26 et 28 du décret **n° 02-12-349** précité. Les concurrents peuvent :

- Soit déposer contre récépissé leurs plis au bureau d'ordre du conseil ;
- Soit les remettre au président de la commission d'appel d'offres au début de la séance et avant l'ouverture des plis.

Les pièces justificatives à fournir sont celles prévues par l'article 25 du décret n n° 02-12-349 précité, à savoir :

1- Dossier administratif comprenant :

a. Une déclaration sur l'honneur ;
b. La ou les pièces justifiant les pouvoirs conférés à la personne agissant au nom du concurrent ;
c. L'attestation ou copie certifiée conforme délivrée par l'administration compétente du lieu d'imposition certifiant que le concurrent est en situation fiscale régulière ;
d. L'attestation ou copie certifiée conforme délivrée depuis moins d'un an par la C.N.S.S. certifiant que le concurrent est en situation régulière envers cet organisme ;
e. Le récépissé du cautionnement provisoire ou l'attestation de la caution personnelle et solidaire en tenant lieu ;
f. Le certificat d'immatriculation au registre de commerce ;
g. En cas de groupement, une copie légalisée de la convention de la constitution du groupement. Cette convention doit être accompagnée d'une note indiquant notamment l'objet de la convention, la nature du groupement, le mandataire, la durée de la convention et la répartition des prestations, le cas échéant ;

2- Dossier technique comprenant :

1. Une note indiquant les moyens humains et techniques du concurrent conformément aux dispositions **de l'article 25** §B-1 du décret n° n° **02-12-349** précité (annexe 2) ;
2. Attestations de travaux similaires précisant le nom et la qualité du signataire, délivrées par le maître d'ouvrage qui a bénéficié de ces prestations ou par les hommes de l'art, sous la direction desquels lesdites prestations ont été exécutées. Chaque attestation précise, notamment, la nature des prestations, le montant, les délais et les dates de réalisation.
3. Cahier des prescriptions spéciales et le règlement de consultation paraphés à chaque page et signés à la dernière page.

3- Dossier de l'offre technique comprenant :

Cette offre comprend :

4. Présentation de la société : métier, stratégie, chiffre d'affaire, ...
5. Une approche globale intégrant les recommandations portant sur le contenu, le planning prévisionnel de réalisation des prestations ainsi que des réalisations similaires au projet ;
6. Note sur les moyens techniques qui seront utilisé dans la réalisation de la prestation ;
7. Note sur les ressources humaines qui seront chargé de la réalisation de la prestation
8. Prospectus et catalogues des meubles et matériaux proposés
9. tout autre élément de nature à attester une capacité à réaliser ce type de prestation.

4- Offre financière comprenant :

- L'acte d'engagement établi conformément au modèle ci-joint en annexe 2 ;
- Le bordereau des prix-détail estimatif établi conformément au modèle ci-joint en annexe 3.

www.cndh.org.ma/ cndh@cndh.org.ma

adresse électronique : s.elidrissi@cndh.org.ma

(66522/13)